

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

24 يوليو/ تموز 2023

(ترجمة غير رسمية)

السيدة الرئيسة، (السفيرة باربرا وودورد - المملكة المتحدة)

1- على مدار عدة أشهر، كنا نحث وننصح بأن السياق الدبلوماسي الجديد المتعلق بالصراع السوري يُمكن أن يُشكل نقطة فارقة - إذا تم الانخراط بشكل جوهري. فمن خلال الانخراط الجوهري، يُمكن البدء في معالجة القضايا المهمة بشكل متدرج بما يُساهم في المضي قدماً في المسار المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254. لقد سعيت إلى إشراك الأطراف السورية، والعربية، والدول الأعضاء في مسار أستانا، والأطراف الغربية، وهذا المجلس للبناء بشكل إيجابي على هذه التطورات، والدفع نحو تنسيق وترابط وتكامل الجهود بشأن سوريا، وحث الجميع على ابداء الاستعداد لتقديم مساهمة حقيقية.

2- الأهداف واضحة: استئناف العملية السياسية السورية-السورية بتيسير من الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إعادة انعقاد اللجنة الدستورية وإحراز تقدم تدريجي في عملها لدى استئنافه؛ وكذلك، تشجيع الأطراف الرئيسية لاتخاذ تدابير بناء ثقة- خطوة مقابل خطوة بخطوة- بشكل متبادل وقابل للتحقق منه، بما يتسق مع ولايتي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254. وقد شددت باستمرار على أن معالجة الوضع الإنساني المتردي والمتفاقم ليست ضرورة إنسانية فحسب، بل ستساهم أيضاً في بناء قدرات من الطمأنينة بأن التقدم في القضايا السياسية ممكن أيضاً.

السيدة الرئيسة،

3- كما نتذكرون، في أعقاب الزلازل، شهدنا عدداً من البوادر الإنسانية الإيجابية. لذلك، لا يسعني سوى أن أشرك الأمين العام في الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من الموافقة على تمديد التفويض الممنوح لعمليات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة عبر الحدود - وهي بمثابة شريان حياة لملايين السوريين. كيف يمكن للسوريين الاعتقاد بأن هناك مجالاً للتقدم على نطاق

أوسع، وكيف يُمكن تشجيعهم للتغلب على خلافاتهم العميقة إذا كان الإجماع على الأمور الإنسانية الأساسية بين الأطراف الدولية أصبح أمراً بعيد المنال؟

4- بصفتي المبعوث السياسي، أمل بشدة أن تظل جميع الأبواب مفتوحة لحل هذه المشكلة، وأن يضع المجلس وجميع الأطراف الرئيسية احتياجات السوريين في المقام الأول. يجب أن نضع جهودنا لإيجاد حل يضمن استمرار تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط. ليس هناك ما هو أكثر أهمية الآن للسوريين الأكثر احتياجاً.

5- اسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى ضرورة مضاعفة الجهود لتأمين موارد إنسانية كافية وسرعة الوفاء بالتعهدات المالية. في وقت أصبح فيه التمويل أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام بنسبة تقترب من 13% فيما وصلت نسبة تمويل الصندوق الإقليمي لدعم اللاجئين وصندوق دعم القدرة على الصمود أقل من 10%. أحث المانحين على النهوض والوقوف إلى جانب ملايين الأشخاص في سوريا والمنطقة في البلدان المضيفة، الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، فضلاً عن التعافي المبكر ودعم سبل العيش بعد عقود من الحرب. كما أدعو الدول التي تفرض عقوبات إلى الاستمرار في تخفيف أي آثار للعقوبات يُمكن أن تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للمدنيين السوريين. ويُساعدني قيام الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بتمديد إعفائهما الإنسانية على سوريا التي أصدرها في أعقاب الزلزال. فهناك حاجة ماسة إلى مثل هذا النوع من الاستثناءات بالإضافة إلى إيلاء اهتمام أكبر للتصدي لمسألة الإفراط في الامتثال.

السيدة الرئيسة،

6- على الصعيد السياسي، لنكن صادقين: حتى الآن، لم تُترجم شهور من الدبلوماسية التي يُمكن أن تكون مهمة إلى نتائج ملموسة للسوريين على الأرض - في الداخل أو في الخارج - ولم تُسفر عن تحركات حقيقية في العملية السياسية. أمل أن يتم ذلك قريباً، لأنه إذا لم يحدث، سيتم إضاعة فرصة أخرى للبدء في الوصول إلى تسوية تفاوضية للصراع السوري، في وقت يتعمق فيه تأثير الأزمة. فالمطلوب الآن أمران إذا ما أردنا المضي قدماً: مسار سوري- سوري، وعملية أوسع لبناء الثقة.

السيدة الرئيسة،

7- أرحب بكون إعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية نقطة توافق واضحة في الآراء بين العديد من الأطراف الرئيسية. إلا أنني أشعر بخيبة أمل إزاء استمرار الخلافات حول مكان عقد الاجتماعات - بسبب قضايا لا علاقة لها بسوريا - لكنها حالت حتى الآن دون إعادة انعقاد اجتماعات اللجنة. نحن بحاجة إلى إرادة سياسية للتغلب على القضايا التي تمنع اللجنة من الانعقاد مرة أخرى في جنيف ولضمان استئناف أعمالها وتحقيق تقدم حقيقي.

8- اسمحو لي أن أتوقف هنا لأذكر لماذا يعد هذا الأمر مهماً. ليست كل القضايا في أيدي السوريين وحدهم، إلا أن أحد القضايا التي يُمكن ويجب أن تكون في أيديهم هم وحدهم هي الدستور المستقبلي لبلدهم: الذي يعد بمثابة العقد الاجتماعي الذي يجب أن تقوم عليه المصالحة النهائية بين السوريين، والذي من شأنه أن يحدد مستقبل ما بعد الصراع من حيث سلطات وواجبات الدولة وحقوق والتزامات المواطنين. لهذا السبب فإن سلة الدستور هي جوهر القرار 2254 الذي ينص ضمن أمور أخرى على عملية صياغة دستور جديد. تضم اللجنة الدستورية مرشحين من الحكومة ومن هيئة التفاوض السورية وثلاث أوسط ممثلاً للمجتمع المدني على أساس ما اتفق عليه رسمياً من خلال المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية: "إعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254".

9- في الدورات الثماني التي عقدت حتى الآن، كان التقدم بطيئاً للغاية - لا شك في ذلك. وهناك أسباب لذلك أشرت إليها في الماضي. لكنني مقتنع، وأعتقد معظم الأطراف الرئيسية تشاركني الرأي، أنه من الأفضل للشعب السوري أن تستأنف هذه العملية، وأن تستمر، وأن تتعمق، وأن تبني بعضاً من الثقة بشكل تدريجي، وأن تحقق تقدماً في المضمون. هذه النقطة الأخيرة - المضمون - ضرورية. أنا وفريقي منخرطون بشكل كامل في الجهود المبذولة للخروج من المأزق وإيجاد طريقة للمضي قدماً.

السيدة الرئيسة،

10- المجال الثاني الذي سعيت إلى العمل عليه منذ فترة طويلة هو كيفية المضي قدماً بشكل تدريجي نحو بيئة آمنة وهادئة في سوريا - وهو أمر يتداخل بشكل واضح مع قضية اللاجئين والنازحين، والتي حظيت باهتمام متزايد في المنطقة. في الوقت الحالي، ببساطة الظروف ليست

مواتية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. ويجب حماية اللاجئين، بما في ذلك من الإعادة القسرية - تماماً كما يجب حماية جميع المدنيين داخل سوريا، بما فيهم النازحين. لذلك فإننا بحاجة إلى أن تبذل الحكومة السورية المزيد من الجهد لمعالجة مخاوف الحماية الحقيقية والمستمرة - وهو أمر أساسي ونشدد عليه باستمرار. وفي الوقت نفسه، سنستمر في التواصل مع المانحين لبذل المزيد من الجهد لمعالجة مخاوف جميع السوريين بشأن سبل العيش. يُمكن لديناميكية الخطوة مقابل خطوة أن تبدأ في تغيير الحقائق على الأرض لجميع السوريين - ليس فقط النازحين، ولكن أيضاً من أجلهم - وبناء الثقة وإتاحة المجال السياسي لمجموعة أوسع من القضايا المتعلقة بالقرار 2254، بما يفضي إلى بيئة آمنة وهادئة ومحايدة. وفي هذا السياق، أوصل التنسيق بشكل وثيق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

السيدة الرئيسة،

- 11- دعوني أشدد على أن هذه هي واحدة ضمن جملة من القضايا التي يُمكن إجراء نقاشات مثمرة حولها بشأن خطوات متقابلة أوسع نطاقاً. هناك العديد من القضايا الأخرى، كما أشرت في الماضي. نحن بحاجة إلى التطرق إليها، لأنه، كما يذكرنا المجتمع المدني السوري باستمرار، بينما تستمر الجهود الدبلوماسية، تبقى أشياء كثيرة على حالها تماماً في هذه الحرب.
- 12- لا تزال سوريا مقسمة جغرافياً، ولا يزال المجتمع السوري منقسماً حول قضايا عديدة. لا تزال خمسة جيوش أجنبية تعمل على الأراضي السورية، وقد شهدنا تصعيداً في التوتر بين تلك الجيوش خلال الشهر الماضي.
- 13- ولا يزال المدنيون عرضة للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. ما زالوا يتعرضون للإصابة والقتل، وسط اشتباكات عنيفة وعمليات قصف منتظمة بقذائف الهاون والصواريخ والمدفعية في شمال غرب وشمال شرق سوريا. وشهد هذا الشهر أيضاً غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل. ووردت تقارير عن هجمات تركية بطائرات مسيرة. وتقارير حول ضربات جوية موالية للحكومة السورية في شمال حلب، وإعلان الولايات المتحدة أنها قامت بضربات بطائرات مسيرة استهدفت قيادياً في تنظيم داعش بالقرب من مدينة الباب. وتزايدت التوترات في الجنوب الغربي ووصلت إلى التصعيد العسكري مرة أخرى. ومن ثم يبقى الهدوء المستدام وصولاً إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أمراً ضرورياً. ولا يزال التهديد الذي تُشكله

المجموعات الإرهابية المدرجة على القوائم حقيقياً للغاية ويجب معالجته من خلال مقاربة
تعاونية.

السيدة الرئيسة،

14- في غضون ذلك، تواصل الأزمة الاقتصادية في سوريا تفاقمها. وأضرب هنا مثلاً واحداً:
سجلت الليرة السورية هذا الشهر أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار، حيث تجاوز سعر
الصرف غير الرسمي لأول مرة حاجز الـ 12000 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي. بما لذلك
من تأثير خطير للغاية على جميع السوريين الذين يعيش 9 من كل 10 منهم تحت خط الفقر.
لنأخذ مؤشراً واحداً: هذا يعني أن راتب بعض العاملين الآن أقل من 8 دولار أمريكي شهرياً،
مقارنة بـ 18 دولار في شهر يونيو/حزيران من العام الحالي. وهو ما يعني أن الأسرة لا تستطيع
تحمل سوى تكلفة وجبة واحدة في اليوم. أما الخدمات الأساسية والبنى التحتية الحيوية الأخرى
فهي على وشك الانهيار. في ظل حرارة الصيف القاسية، لا تستطيع بعض الأسر الحصول إلا
على أقل من ثلاث ساعات من الكهرباء وإمدادات المياه الأساسية في اليوم، البعض الآخر
يحصل على امدادات أقل أو لا امدادات على الإطلاق. ويؤدي عدم التمكن من تأمين
الاحتياجات الأساسية إلى تبني بعض الأسر آليات تكيف سلبية: مثل تقليل وجبات الطعام،
واللجوء إلى تشغيل الأطفال، وبالطبع كمالاً أخير يبحث الكثيرون عن وسيلة لمغادرة سوريا.

السيدة الرئيسة،

15- بالمثل، لم تشهد مأساة المعتقلين والمفقودين أي تغيير. لكن هنا على الأقل، يعتبر قرار
الجمعية العامة بإنشاء مؤسسة مستقلة معنية بالمفقودين بادرة أمل. أحث كافة الأطراف على
التعاون مع تلك المؤسسة وتبادل المعلومات مع العائلات حول مصير المفقودين. وبالمثل
ستكون هناك بادرة أمل أخرى إذا تم الإفراج عن المحتجزين على نطاق واسع، ووقف بعض
الممارسات - التي لا يزال يتم الإبلاغ عنها بشكل كبير - مثل اعتقال العائدين، أو نقل الأطفال
قسراً إلى معسكرات التدريب العسكري، أو استمرار التعذيب أثناء الاحتجاز مما يؤدي إلى الوفاة.

السيدة الرئيسة،

16- إذا أردنا المضي قدماً، فإنني أناشد الحكومة السورية على العمل والتفاعل مع الأمم
المتحدة وصولاً إلى مسار سياسي للخروج من هذا الصراع. وسأواصل العمل مع هيئة التفاوض
السورية التي التقت نائبتي معها في جنيف خلال الشهر الجاري. وأتوجه بالشكر إلى الكثيرين في

المنطقة وخارجها الذين سعوا من خلال تواصلهم إلى تدعيم الرسالة الأساسية للأمم المتحدة في هذا الصدد، وما زلت أعطي الأولوية للعمل عن كثب مع الأطراف الفاعلة في المنطقة. وأثناء قيامنا جميعاً بذلك، سنواصل التشاور على نطاق واسع مع المجتمع المدني السوري والنساء السوريات، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي.

17- يتطلب تغيير الديناميكيات انخراطاً إيجابياً بروح من البراغماتية والمرونة، وإدراكاً أكبر لإلحاح الوضع وضرورة المضي بوتيرة أسرع. كما يتطلب دبلوماسية دولية بناءة ومنسقة لدعم بناء ثقة حقيقي، ووحدة إقليمية ودولية لدعم العملية السياسية بقيادة ومملكة سورية وتيسير من الأمم المتحدة لاستعادة سيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها وسلامة أراضيها وتلبية الطموحات المشروعة للشعب السوري. كلما تمكنتم من العمل معاً على الرغم من اختلافاتكم، كلما زادت قدرتكم على تشجيع ودعم السوريين لفعل الشيء نفسه.

شكراً السيدة الرئيسة.